التحديث السياسي: مقاربة مفاهيمية على ضوء المرجعيات الإيديولوجية المؤطرة

الدكتور محمد الحنافي
كلية العلوم القانونية والسياسية – جامعة الحسن الأول
سطات – المغرب

الملخص

نحاول من خلال هذه المقالة مقاربة مفهوم التحديث السياسي الذي أثار الكثير من الجدل المعرفي داخل الأوساط العلمية والأكاديمية لارتباطه أولا بنظرية التحديث التي ظهرت منتصف القرن الماضي، وحاولت اختزال التحديث السياسي في المنظور الإيديولوجي الأمريكي الغربي، وثانيا لتعددية المفاهيم السياسية المشابهة له. إذ سنعمل على دراسة الابعاد المختلفة لهذا المفهوم لغويا ومعرفيا، قبل أن نقوم بتمييزه عن باقي المفاهيم السياسية المشابهة له: كالتنمية السياسية، الإصلاح السياسي، الحداثة السياسية، لننهي مقالتنا هذه بمحاولة لتحديده بما يتوافق وقناعاتنا الفكرية.

الكلمات المفتاحية: التحديث السياسي– التنمية السياسية– الحداثة السياسية.

Abstract:

Through this article, we are trying to approach the concept of political modernization, which has sparked a lot of cognitive controversy within scientific and academic circles because it is linked, firstly, to the modernization theory that appeared in the middle of the last century, and attempted to reduce political modernization to the Western American ideological perspective, and secondly, to the multiplicity of political concepts similar to it. We will work to study the different dimensions of this concept linguistically and cognitively, before we distinguish it from other similar political concepts: such as political development, political reform, and political modernity. We will end this article with an attempt to define it in a way that is consistent with our intellectual convictions.

Keywords: political modernization - political development - political modernity.

مقدمة:

يشير مفهوم التحديث السياسي بشكل عام إلى "عملية الانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي حديث"، ويربط العديد من الباحثين والمفكرين مسألة التحديث السياسي بالبيئة الغربية منذ بدء نهضتها مع مرحلة عصر الأنوار[1]، والتي شكلت مصدرا هاما للعديد من الأنظمة السياسية التي تسعى للتحديث، بينما يرى اخرون أن النموذج التنويري الغربي يبقى نموذجا يمكن الاقتفاء به لكنه ليس النموذج الوحيد والأصلح [2].

لقد ارتبط مفهوم التحديث السياسي بنظرية التحديث الغربية المثيرة للجدل، حيث سرعان ما خلف انتشار المفهوم في النصف الثاني من القرن العشرين تناسل مجموعة من الدراسات المفاهيمية لضبطه، لكن وبفعل ارتباطه الوثيق بمرجعياته الإيديولوجية، وبفعل واقع النظام العالمي الذي كان يعيش آنذاك على وقع القطبية الثنائية، برزت معان جديدة لهذا المفهوم أسهمت في صعوبة ضبط دلالاته المفاهيمية وخلفت لنا مفهوما سياسيا ملتبسا بمترادفات عديدة في حاجة لمزيد من التأصيل المفاهيمي، خاصة أن للمفاهيم تاريخها تراكماتها، تقاطعاتها وحقول استخدامها، وهي تعرف تشابكا وتداخلا وغموضا أيضا [3]، ويصبح الأمر أكثر أهمية إذا تعلق بحقل العلوم السياسية الذي تتطلب دراسته تدقيقا مفاهيميا لكل المصطلحات المستعملة داخله.

تأسيسا عليه، سنحاول من خلال هذه الدراسة المفاهيمية رصد مختلف التحديدات الدلالية والمعرفية لمفهوم التحديث السياسي، وللمفاهيم التي تدور في فلكه وتتشابه معه لحد التماهي بغاية رفع اللبس الذي أحاط وما زال يحيط به منذ بروزه في النصف الثاني من القرن العشرين وإلى حدود اللحظة.وذلك من خلال محوريين رئيسيين يتناول أولهما رصد مختلف التحديدات الدلالية والمعرفية لهذا المفهوم بمختلف مرجعياتها الأيديولوجية، على أن نعرج في المحور الثاني على دراسة المفاهيم المشابهة له كالتنمية السياسية– التغيير السياسي والحداثة السياسية.

المحور الأول: التحديد المفاهيمي والاصطلاحي للتحديث السياسي.

تقتضي منا هذه الدراسة المفاهيمية، وقبل تحديد المعاني اللغوية والدلالية للمركب الاسمي التحديث السياسي، إتباع منهجية تفكيكية لمكونات هذا المفهوم المركب، وذلك بالتعريج أولا على تحديد مفاهيم التحديث والسياسة، قبل أن ندرج تعريف التحديث السياسي.

فالتحديث: في اللغة العربية جاء من لفظ حداثة، وكذلك تحديث مشتقين من الجذر اللغوي حدث، وجاء في **معجم لسان العرب** "حدث" "الحديث" نقيض القديم والحدوث نقيض القدمة، حدث الشيء يحدث حدوثا وحداثة وأحدثه فهو محدث وحديث وكذلك استحدثه[4]. ومن حيث الدلالة القيمية لصفة الحديث، فقد يحمل دلالة قيمية إيجابية بمعنى الجديد كما في دلالته المعاصرة المطابق لظروف الزمن الحاضر[5]. أما في **معجم المعاني الجامع** فقد

ورد أن تحديث :هو اسم من مصدر حدث ، وتحديث المجتمع يعني تجديده وتطويره . والتحديث، كلمة مشتقة من الحداثة، حدُث شيء، أي جعله حديثا ومعناه التجديد[6]، وأصبحت صفة حديث في أواخر القرن السادس عشر مرادفا بدرجة تزيد أو تنقص لتعبير الان، ولأن صفة الان أو حالا تتناقض مع كل ما يرتبط بالقديم[7]؛ فالتحديث يعني تجاوز للقديم وتحرر للإنسان من مكتسبات التراث (التقليد الذي يمثل حاملا للقديم واستمرار له)، والارتباط بالأفكار والقيم الحديثة. والمعنى اللغوي للتحديث أن تدفع الحياة في شيء قديم ليصبح مأخوذا به عصريا [8].

أما في المعاجم الفرنسية، يعني لفظ الحداثة "Modernité"، ولفظ التحديث "Modernisation" المشتقين من صفة "Moderne" أي حديث باللغة الفرنسية ، وهذا اللفظ ينحدر من اللفظ اللاتيني "modernus" المنحدر بدوره من صفة "modo" في اللاتينية الكلاسيكية ، والتي تعني "توا" أو "مؤخرا" في الوقت الحالي[9]. ونرصد في **المعاجم الانجليزية** أن مصطلح تحديث MODENIZATION "يشير إلى تجديد أو تحديث أو جعل الشيء عصريا" [10].

أما على المستوى الاصطلاحي: فتطرح مسألة التحديد المفاهيمي الدقيق للتحديث السياسي كثيرا من الصعوبات مردها كثرة الاسهامات الفكرية التي تناولته عبر سيرورة تطوره في التاريخ الاجتماعي والسياسي المعاصر، والتي اختلفت باختلاف المرجعيات الفكرية والحقول المعرفية، تبعا لذلك ارتأينا إدراج مجموعة من التعاريف المختلفة توخيا للموضوعية العلمية.

إن من بين أبرز العلماء السياسة المعاصرين الذين اهتموا بظاهرة التحديث عموما، والتحديث السياسي على وجه الخصوص، العالم الأمريكي صمويل هنتنجتون، الذي عرف مفهوم التحديث في كتابه المعنون **–صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي–** على أنه "عملية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث"، وأن المجتمع الحديث لا بد من أن يقترب من نمط وحيد وهو النمط الغربي وأن الحضارة الحديثة هي الحضارة الغربية والحضارة الغربية هي الحضارة الحديثة "[11] .أما في كتابه الآخر المعنون ب : "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة "، فقد أشار إلى أبرز مظاهر التحديث وأوجهه " التحديث عملية متعددة الوجوه تفترض تغيرات في حقول الفكر والنشاط الإنسانيين، ويحدد هنتنجتون أبرز مظاهر التحديث الاساسية بالآتي : التمدن ، التصنيع ، العلمنة ، ولا تظهر تلك المظاهر بأسلوب غير اتفاقي وغير مترابط ، وإنما مترابطة للغاية الى درجة إثارة التساؤل فيما اذا كانت عناصر مستقلة [12]. ورأى عالم الاجتماع الامريكي ت**الكوت بارسونز TALCOTT PARSONS** أن التحديث هو تغيير مفاهيم المجتمع التقليدية وإبدالها بقيم حديثة[13] .

في حين عرفه **ولبرت مور WLBERT E MOOR** بأنه:" عملية انتقال المجتمع من حالته التقليدية التي لم تصل بعد الى مرحلة المجتمع الحديث والتطور التكنولوجي والسياسي والاقتصادي الذي يميز المجتمعات الغربية المتطورة عن المجتمعات التقليدية المتخلفة.

في حين نسجل هنا، أنه وبعد دراسة متأملة لمجموعة من التعاريف للمفكرين العرب أن جانبا كبيرا منها ت كانت عبارة عن عملية نقل وترجمة لتعريفات أجنبية، كما ورد في تعريف **هشام شرابي** الذي يسير في نفس اتجاه التعاريف السابقة للتحديث بكونه يمثل "سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي كما جرى تاريخيا لأول مرة في أوربا، ويمثل ظاهرة فريدة من نوعها".

أما مفهوم السيَاسَة لغة، فهو من مصدر فِعَالَة، كما أشار ابن سيده، قال: وساس الأمر سياسة[14]. والسياسة فعل السائس، والوالي يسوس رعيته، وسُوِّس فلانٌ أمر بني فلان؛ أي: كُلِّف سياستهم[15].

و**اصطلاحًا** تعني السياسة علاقة بين حاكم ومحكوم، وهي السلطة الأعلى في المجتمعات الإنسانية التي تقوم برعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتمتاز بأنها عامة وتحتكر وسائل الإكراه كالجيش والشرطة وتحظى بالشرعية.

مفهوم التحديث السياسي:

مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب، فكثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه مثل الانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والتحول السياسي والتغيير السياسي [16]، كما أنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها، مفاهيم سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية مثل العدل والمساواة ودولة الحق والقانون وغيرها. ويوجد عموما اتجاهان رئيسيان في دراسة التحديث السياسي:

الاتجاه الليبرالي: وينطلق في شرحه لمفهوم التحديث السياسي من القيم الديمقراطية في المجتمع الليبرالي، إذ يرى أن الديمقراطية هي المسار الوحيد والنتيجة الطبيعية لعملية التحديث السياسي، كما شهدته الدول الأوربية، وتضمن: اتساع مركزية السلطة الحكومية، والتمايز والتخصص للأبنية والوظائف السياسية، والمشاركة الشعبية المتزايدة، والتي تستند إلى مبدأ المساواة السياسية بوجه خاص، والوحدة القومية ودمج الأفراد بصورة متزايدة في النظام السياسي وربطهم عاطفياً به.

الاتجاه الماركسي: ينبع من الفلسفة الماركسية التي ترى أن الطريق الوحيد لعملية التحديث السياسي هو الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى الثورة الاشتراكية الشاملة التي تسعى لتغيير خريطة المجتمع تغييراً جذرياً، أي أن نقطة البدء هي إجراء تحديث في البناء التنظيمي للدولة ثم متابعة التحديث بالتوعية والتحديث الثقافي تحت قيادة الحزب الشيوعي[17]".

لما كان التحديث السياسي يرتبط بالتغيير في البنى والنظم من أجل نقلها من شكلها التقليدي إلى الحديث على اعتبار أن هناك أساس أولي يتم الانطلاق منه [18]، ولأنه يهدف إلى إرساء نوع من التوازن بين عمل المؤسسات السياسية وبين محيطها الاجتماعي وأبنيته الاجتماعية وتغيراته المجتمعية بشكل يحوي هذه التحولات، وبالنظر لكون تعريفه يتم في إطار العلاقة بين قدرات النظام السياسي والمطالب المتعددة والمختلفة للمواطنين وعلاقة التجاذب بينهما[19]. فإنه يصعب حصره في تعريف واحد نهائي[20].

في ذات السياق ندرج مجموعة من التعاريف التي انطلقت من نتائج التمييز بين النظام السياسي الحديث والنظام السياسي التقليدي أبرزها:

شارل ارولد دود: (Charles–Harold Dodd) التحديث السياسي هو تلك الحركية المستمرة التي يجري بواسطتها الانتقال من الأشكال القديمة للتنظيم السياسي إلى الشكل الحديث. فهو بذلك عملية مطردة غير نهائية، تكسب النظام القائم فعالية جديدة تؤهله للتكيف والملاءمة مع الراهن، من خلال اكتساب الخصائص الجديدة التي تستجيب للتحديات الحادثة في واقع الاجتماع السياسي. للتحديث السياسي سمتان بارزتان عرف بهما، الأولى تتعلق بتوسيع السلطة وتركيزها، وتوافر التمايز والتخصص وتكامل البناءات السياسية"، وإضافة إلى المؤسسات السياسية الجديدة، يتضمن التحديث السياسي سمة ثانية، "تعتبر المشاركة السياسية مظهرا مميزا للتحديث " [21].

في حين اعتبر **"لوسيان باي" Lucien Pye**، أن التحديث السياسي يتشكل من عدة عناصر أجملها في الآتي[22]:

1. الاتجاهات العامة نحو المساواة في العملية السياسية والتنافس لتولي المناصب،
2. قدرة النظام السياسي على صياغة السياسات وتنفيذها،
3. التمايز والتخصص في العمليات السياسية من خلال التوسع والتكامل،
4. العلمانية، وفصل الدين عن السياسة من حيث الأهداف والتأثير.

أما كارل دويتش، فقد حاول دراسة التحديث السياسي داخل المجتمعات من حيث **مصدر التغير**، الذي قد يكون داخلياً نتيجة الصراع أو خارجياً نتيجة تحديات خارجية أو نتيجة لاحتكاك ثقافي بثقافات مختلفة، كما حاول دراسته من زاوية دينامية انتشار التجديدات كأن تبدأ من الحضر إلى الريف، أو من العاصمة إلى الأقاليم، أو من الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا، هذا إلى جانب دراسة نوعية التغير هل هو تغير ثوري مفاجئ أم تدريجي بطيء؟

وما هي العلاقات بين المتغيرات السياسية وبين التغيرات في القيم والاتجاهات والسلوك السياسي داخل هذه المجتمعات؟ [23] .

في حين انطلق **"كابرييل ألموند" "Gabriel Almond"** من أن هناك اتفاقا على كون عملية التحديث **تفرز العديد من الأزمات** التي تستوجب تحقيق التنمية السياسية للتغلب عليها. وقد حدد هذه الأزمات في: أزمة بناء الأمة، وتظهر في الانتقال من الولاء الأسري والقبلي إلى الولاء للدولة، وأزمة بناء الدولة، والتي تبرز أثناء تكوين الدولة الحديثة، حيث تتعرض الدولة الجديدة لتهديدات داخلية وخارجية، ثم أزمة المشاركة السياسية، أزمة التوزيع، وأزمة البناء الاقتصادي[24]. هذه الأزمات التي تعبر عن حالة طارئة يتعرض لها المجتمع في مرحلته الانتقالية، ويجب أن يتجاوزها لكي يحقق التحديث والتنمية السياسيين عن طريق القضاء عليها والوصول إلى مجتمع يقوم على الشرعية العقلانية [25]. **أما** على مستوى المفكرين العرب، أشار **خميس دهام حميد** إلى أن التحديث السياسي هو: "عملية لإحلال النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعددية واللامركزية وحرية التعبير التي يكفلها الدستور، وبناء نظام برلماني تمثيلي والاقرار بشرعية الاحزاب وجماعات الضغط في إطار تحقيق التوازن، أي الفصل بين السلطات الثلاث –التشريعية والتنفيذية والقضائية –ضمانا للحريات السياسية التي تعتبر القيمة العليا للتحديث السياسي[26]".

بالمقابل اتجهت تعريفات **أنصار مدرسة التبعية**، إلى اعتبار أن التحديث الغربي ما هو إلا إسهام في تخلف دول العالم الثالث وإغراق لها في براثين التبعية الثقافية والسياسية. وقد أسهم **سمير أمين** بإسهامات متعددة في هذا الصدد لدراسة مشكلة التخلف والتطور اللامتكافئ واليات التحول التي تختلف عن اليات التحول التي خضع لها التاريخ الأوروبي [27] .

تأسيسا على ما سبق إدراجه من تعاريف همت مفهوم التحديث السياسي، ونظرا لحجم الانتقادات التي وجهت له، وبخاصة تجاهله للقيم الثقافية والمجتمعية والهوياتية للشعوب الأخرى، نقدم الملاحظات التالية:

أولا: إن مجموعة من المفاهيم المدرجة والمنطلقة من النظرية التطورية ونظرية الثنائيات، حاولت إبراز تسيد النمط التحديثي الغربي كنمط وحيد وأوحد للتحديث السياسي ما يعد ضربا من ضروب اللاعلمية، وتكريسا للديكتاتورية المعرفية التي تتعارض والخصوصية العلمية التي تعد النسبية أبرز سماتها.

ثانيا: إن التعريف الذي لا يرى في التحديث السياسي بمفهومه الغربي إلا ترسيخا للتبعية، ظل يعاني أيضا نقائص عدة تمثلت في تركيز واضعيه على سلبيات ومخاطر هذا التحديث دون رصده لأسباب أخرى تبدو أكثر معقولية تتمثل في غياب قدرة العالم الثالث على صياغة مفهوم بديل ونظرية تحديثية سياسية تلائم خصوصيات بلدانه.

ثالثا: نجاح نماذج تحديثية عالمية أخرى لا تتبع النموذج التحديثي الغربي، وتسيدها للمشهد السياسي والاقتصادي العالمي، عبر تحديث سياسي يراعي خصوصياتها الثقافية والقيمية والهوياتية كالصين واليابان والهند وغيرها، يطرح تساؤلات عميقة حول مدى نجاعة النموذج الواحد وضرورة اعتماد النماذج المتعددة للتحديث السياسي.

المحور الثاني: تمييز الإصلاح السياسي عن بعض المفاهيم المشابهة.

تكتسي الدراسة صبغتها العلمية متى انطلقت من وضوح مفاهيمي يجعل من تحديد الفروقات بين المفاهيم المشابهة أساسا للانطلاق، ونظرا لكثرة المترادفات المشابهة التي تتقاطع مع مفهوم التحديث السياسي، والتي تصل في كثير من الأحيان إلى حد المطابقة، سنحاول من خلال هذا المحور رصد توضيح أهم الاختلافات بين مفهوم التحديث السياسي وبعض المفاهيم الأخرى المشابهة له، كالتغيير السياسي، التنمية السياسية، على أن نعرج على مفهوم اخر لا يقل أهمية هو مفهوم الحداثة السياسية.

التحديث السياسي والتغيير السياسي.

إن ظاهرة التغيير السياسي لم تحظى بالاهتمام المبكر من قبل علماء السياسية، وكان السبق فيها لعلماء الاجتماع، وقد برر **تالكوت بارسونز** (Parsons Talcott) الأمر من زاوية أن علم السياسة يدرس التغيير داخل النظام مثل التغيرات في قوة الأحزاب السياسية أو البرلمان، وهذا كله راجع إلى أن الاهتمام كان منصبا على دول لم تعاني من مشكلة التغيير السياسي، لكن مع تطور البحث في مجال التحديث والتنمية السياسية، بدأ الاهتمام بنظريات التغيير السياسي من قبل علماء السياسية، وأبرزهم صمويل هنتنجتون عام 1968 في كتابه النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"[28].

يعرف مفهوم التغيير السياسي بأنه: "مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع، فالتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح إصلاح، ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع"[29].

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم ونظريات التغيير السياسي قد أثارت اختلافات واسعة بين المفكرين السياسيين، وفي هذا السياق أشار **جان ماري دانكان (Duncan Marie Jean)** عند حديثه عن نظريات التغيير السياسي بعبارة واضحة صريحة أنها " فاشلة بشكل عام، فهي انطلقت من أمثلة خاصة، الأمر الذي جعل من هذه النظريات غير جديرة بأن تأخذ بالحسبان عمومية الحالات"[30].

وفي المقارنة، يرى **فيريل هيدي (heady Ferel)**، أن "التغيير السياسي مفهوم عام حيادي غير قيمي، وأن مصطلح التحديث والتنمية السياسية يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك فإن التغيير يعتبر أكثر حيادية، والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التغييرات السياسية، بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح[31].

التحديث السياسي والتنمية السياسية.

إن الارتباط الوثيق بين مفهوم التحديث والتنمية السياسية في دراسات علم السياسة تكاد تخفي كل الفروقات الجوهرية التي توجد بينهما. بحيث أن "مصطلح التنمية يستخدم في بعض الأحيان كمرادف للتحديث، ويصعب كثيرا الحديث عن فرق واضح بينهما، حتى أن بعض المفكرين يعتبرون أن مفهوم التنمية السياسية يشير كذلك إلى ما يسميه البعض بعملية التحديث السياسي[32].

وتختلف النظرة إلى مفهوم التنمية باختلاف فئات الناظرين إليه، فالعديد من علماء الاجتماع والسياسة يميلون إلى اعتبارها عملية تحديث، ويركزون اهتمامهم على تحويل المؤسسات الاجتماعية والسياسية وتطويرها، وبالتالي فالفرق بين المفهومين – في اعتقادهم – ليس سوى توهم أيديولوجي[33]. وهناك من الباحثين من ذهب إلى حد التصريح بوجود معنيين لمفهوم التنمية: مفهوم مرادف للتحديث على النمط الغربي أو التغريب، والقائم على أطروحات اللحاق بالركب الحضاري وتضييق الفجوة. ومفهوم أكثر مرونة وانفتاحا ينصرف إلى العملية التي يتم من خلالها تطوير المجتمعات حتى تستطيع أن يكفي إنتاجها حاجاتها، وترتقي بمستويات معيشة أفرادها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[34]. وفي سياق البحث عن الفروقات بين مفهومي التحديث والتنمية السياسية، هناك من الباحثين من يميز بين المفهومين بإحلال مفهوم النهضة محل التنمية، فالتحديث هو عملية تقليد للغرب وإسقاط القوة الابداعية، بينما تعني النهضة الحضارية (التنمية) الاعتماد على النفس وتعبئة الإمكانيات والطاقات والقوى الوطنية كافة [35].

التحديث السياسي والحداثة السياسية.

ارتبطت الحداثة السياسية بالتطورات الأساسية للاجتماع السياسي الغربي، وذهب التاريخ الفرنسي إلى عدها وليدة الثورة الفرنسية 1789، فقد تحققت الحداثة السياسية عبر عملية فصل المجتمع عن الدولة، وانتقلنا من نظام قديم غابت فيه الدولة المعارضة إلى مجتمع المدنية والحقوق الفردية[36].

يمكن تعريف الحداثة في السياق الحضاري الغربي بكونها تحول جذري على كافة المستويات في المعرفة، ومفهوم الانسان وتصور الطبيعة، ومعنى التاريخ. حيث عملت على تطوير طرائق وأساليب جديدة في المعرفة قوامها الانتقال التدريجي من المعرفة التأملية الانطباعية الى المعرفة التقنية لتحقيق النجاعة والفعالية والسيطرة الشاملة على الانسان

والطبيعة. والمعرفة الحداثية التقنية لا تكتفي بإضفاء الطابع التقني على العلم، وإنما تتجاوز ذلك إلى إضفاء هذا الطابع على الثقافة بشكل عام، وتبعا لذلك تغذو أشكال المعرفة غير المتسمة بالميسم العلمي التقني أشكالا أقل قيمة في سلم التراتبية المعرفية ذات المغزى الوضعي[37].

أما التحديث فيتضمن تغييرا في منظومة القيم الأساسية في المجتمع، إذ إنه يعني القبول التدريجي من قبل الأحزاب السياسية والجماعات داخل المجتمع بالمعايير العالمية القائمة على الإنجاز، وبالحقوق المتساوية بين المواطنين إزاء الدولة، وذلك مقابل التسليم بوجود التزامات متساوية في حق الدولة. فالحداثة، كمفهوم عام، تحيل إلى العديد من المفاهيم الفرعية: الذات، العقل، التاريخ، السوق، الحقوق، الديمقراطية. أما التحديث فقد ظهر في الخمسينات من القرن الماضي، عندما اتجهت المجتمعات الثالثية إلى انتهاج السياسات التنموية[38].

وعلى مستوى الفكر السياسي العربي، فقد أشار **محمد سبيلا** إلى أن الدارس يشعر بوجود قدر من التعارض بين الحداثة والتحديث،" حيث يتخذ المفهوم الأول – أي الحداثة – طابع بنية فكرية جامعة للقسمات المشتركة بين مستويات الوجود الإنساني التقنية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية، الاجتماعية، الثقافية والفلسفية، منظورة إليها من خلال منظور أقرب إلى المنظور البنيوي. بينما يكتسي مفهوم التحديث مدلولا جدليا وتاريخيا منذ البداية، من حيث أنه لا يشير إلى القسمات المشتركة بقدر ما يشير إلى الدينامية التي تقتحم هذه المستويات وطابعها التحولي"[39].

إن الفصل بين التحديث والحداثة كان سببا من جملة أسباب فشل العديد من مشاريع التحديث العربية، فعلى الرغم من نجاح تلك المشاريع في إنجاز العديد من التحولات، الأمر الذي تكلل بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحديثة، إلا أنها فشلت في تجذير هذه المؤسسات والأجهزة في المجتمعات العربية، وبقيت تلك الأجهزة والمؤسسات عبارة عن شكل دون محتوى حقيقي. إذ أن "إحدى أكبر المشكلات التي واجهتها مشاريع التحديث في المجتمعات العربية، أنها فهمت التحديث فهم سطحية، اقتصر على المظاهر المادية، من مبان وأجهزة، مع إهمال عفوي أو متعمد للجوانب المعنوية، كالتربية والفكر والإبداع، والرؤية الكون والى الوجود الطبيعي والإنساني –الحداثة في بعض معانيها –وإلى مكانة الإنسان ودوره في منظومة الحياة وموقفه من العالم"[40].

خاتمة

إن الغاية من الدراسة المفاهيمية هذه ليس سرد أكبر عدد من التحديدات المعرفية التي عرفها مفهوم التحديث السياسي، بقدر ما نتغيا طرح إشكال رئيسي يواجهه معظم الباحثين والأكاديميين مفاده صعوبة تحديد المفاهيم في علم السياسية. وإذا كانت معظم الأدبيات التي تناولت موضوع التحديث السياسي قد درجت على إيلائه الكثير من العناية من حيث تحديد المعاني والمقاصد والدلالات، فإن ذلك كان بغاية أيديولوجية محضة وليس فقط لضرورة منهجية تهدف لحل الإشكال المتعلق بالمفاهيم المتداخلة معه. حيث ارتبط المفهوم منذ ولادته الجينية بنظرية التحديث الغربية التي حاولت الترويج له بما يتوافق وأهدافها، ما جعل مفهوم التحديث السياسي عرضة لهزات معرفية عنيفة توازي الهزات التي كان يعرفها نظام الثنائية القطبي آنذاك، بين تعريفات رواد الاتجاه والماركسي، وعلماء مدرسة التبعية. ولا يزال تحديد نظرية ومفهوم التحديث السياسي محط اهتمام الدارسين الى يومنا هذا، وبخاصة مع نجاح نماذج تحديثية لدول ظلت تراعي خصوصياتها الثقافية والقيمية وتمكنت من اللحاق بركب الدول العظمى، مما يطرح أكثر من تساؤل حول مفهوم التحديث السياسي في ظل كل هذا التضارب المعرفي والايديولوجي.

الهوامش:

[1] التنوير هو خروج الانسان من قصوره الذي اقترفه في حق نفسه من خلال: 1 – هذا القصور كان بسبب عجزه عن استخدام عقله الا بتوجيه من انسان آخر. 2 – التحرر الفكري والاجتماعي وكذلك الاقتصادي والسياسي, الذي واكب التحولات البنيوية التي حدثت في اوربا والتي اعتبرت العقل هو المصدر الوحيد للمعرفة الصحيحة (ديكارت و وسبنيوزا) 3– التفريق بين الدولة والمجتمع. Voir Horkheimer. Adorno, Dialektik der Aufklaerung, Frankfurt , Fischer Verlag, 1982 , S.IX

[2] المهدي الفحصي، "إشكالية التحديث السياسي بين التقعيد الغربي وواقع الدول النامية: الإصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب كنموذج"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر 7/12/2019، الموقع الالكتروني https://www.politics-dz.com، تاريخ الولوج 7.8. 2020

[3] ميشيل فوكو، "المعرفة والسلطة"، ترجمة عبد العزيز العيادي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 1994، ص 7.

[4] ابن منظور، "لسان العرب،" الجزء الثاني، دار صادر، لبنان، د ت ن، ص 131.

[5] نفس المرجع السابق، ص 132.

[6] حمدان رمضان محمد خليل، "التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي"، أطروحة دكتوراه، كلية علوم القانون والسياسة، جامعة السليمانية، 2014، ص 8.

[7] رايموند ويليامز، "طرائق الحداثة"، ترجمة فاروق عبد القادر، عالم المعرفة، الكويت ،1999، ص 48.

[8] حمدي رمضان محمد خليل، مرجع سابق، ص 27

[9]Larousse, "grand Larousse de la langue française", tome 4, librairie Larousse, paris, 1975, p 3338

[10] ابراهيم فتاح صبري، مرجع سابق، ص 9، انظر ايضا: وسام حسين علي العيثاوي، "التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين –المانيا، الطبعة الأولى، 2018، ص13.

[11] صمويل هنتجتون، "صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي"، ترجمة طلعت الشايب، ط 2، مرجع سابق، FGH بلا مكان طبع، بلا دار نشر 1992 ص 115.

[12]صمويل هنتجتون، "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة"، مرجع سابق، ص 45.

[13]غازي فيصلي، " التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث"، جامعة بغداد 1993، ص14 .

[14] المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، تحقيق مجموعة من المحققين، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ص 8/ 354 .

[15] المحيط في اللغة، للصاحب بن عبَّاد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت عالم الكتب، 1994، ص 416/8 .

[16] التغيير هو ناتج تفاعلات ظاهرة وباطنة، تحدث بشكل عشوائي أو مقصود، وهو مرتبط بالإنسان وبوجوده وحياته، وهو مرتبط بقوى التغيير، وبمقدار عفويتها وقوتها وقدرتها على التأثير، وهو نتاج الجهد البشري بهدف إصلاح واقعه، والتغلب على المشاكل التي تحد من حاجياته، وفي أبسط معناه هو "شيء جديد مختلف عن الشيء القديم"، وتختلف درجته ونوعه باختلاف المجتمعات وأوضاعها وأزماتها وموقفها من عملية التغيير والإصلاح، كما يتنوع بتنوع مجالاته اقتصاديا اجتماعيا سياسيا ثقافيا .....، ونقصد به في هذه المداخلة التغيير المنهجي الديمقراطي الذي يعني الإصلاح والتغيير نحو الأفضل، والتغيير هو الوظيفة الثالثة في منهجية التقدم، لكنه لا يقع بنفس الوتيرة في كل المجتمعات والدول .

[17] محمد نعمان جلال، "الثورة الثقافية البروليتارية والتغيير السياسي في الصين "، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1978) ص33-34، انظر ايضا: episs-org

[18] تورين الان، "ماهي الديموقراطية؟ حكم الاكثرية أم ضمانات الاقلية"، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، بيروت، الطبعة الاولى ،2001، ص 224، انظر ايضا: معاد المليلياني،" النسق السياسي المغربي: دراسة في تحديث الممارسة السياسية "2014-1999"، اطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية الحقوق اكدال، الرباط، السنة الجامعية 2016-2015، ص 19

[19] فؤاد عبد الله ثناء، "اليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 1997، ص2

[20] فقد اختلف علماء السياسة في تعريف التحديث السياسي وظل تحديده مثار اختلافات واجتهادات واسعة ،فهناك من اعتبره شرطا مسبقا لتحقيق الاقلاع الاقتصادي ،وهناك من عرفه بالتنمية السياسية ،ومنهم من حصره في بناء الدولة القومية أو بناء الديموقراطية وترسيخ المشاركة السياسية ، وهناك من حدده في مجهود الدولة ودورها في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع ،انظر محمد الرضواني ، "التنمية السياسية في المغرب تشكل السلطة التنفيذية وممارستها2000-1956"، اطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام ، كلية الحقوق اكدال ،الرباط ،2004، ص 2

[21] CH. Dodd, Ibid p 246.

[22]محمد فاضل الكراعي، "النظام السياسي المغربي وإشكالية المشروعية الحداثية على ضوء التحولات الاجتماعية المعاصرة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء.2007/2006. ص: 11 .

[23] انظر نبيل السمالوطي، "بناء القوة والتنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي"، القاهرة، 1978، ص 184- 185.

[24] نصر محمد عارف، "نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي"، واشنطن 1994 ص ص 111- 174 .

[25] طاشمة بومدين، "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكالات"، مرجع سابق، ص :13 .

[26] خميس دهام حميد، "التحديث والإصلاح في الوطن العربي"، مجلة مداد الآداب، العدد4، الجامعة العراقية، المجلد الأول 2012، ص 522.

[27] مجدي خير الله، "نظرية التنمية والتحديث: تحليل نقدي في ضوء خبرة المجتمع العربي "، مجلة كلية الاداب، جامعة صنعاء الجمهورية اليمنية، عدد 15، السنة 1993، ص 316.

[28]سداد مولود سبع، "الاخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر"، مجلة دراسات دولية، العدد 58، 2014، ص 60، انظر ايضا عبد المومن سي حمدي، "إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة "، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2019-2018، ص 18.

[29]محمد علي رجب، "مستقبل التغيير السياسي في الشرق الاوسط الجديد: تحليل سياسي- تاريخي- اقليمي "، الطبعة الاولى القاهرة، دار التعليم الجامعي، 2015، ص 295 .

[30]جان ماري دانكان، "علم السياسة"، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997، ص 165.

[31]حسين عبد الحميد رشوان، "التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية"، دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، طبعة 1993، ص 12.

[32]المرجع السابق نفسه، ص ص 14-15.

[33] المرجع السابق نفسه. ص 14-15.

[34] نصر محمد عارف، "البعد الثقافي في التجارب الآسيوية للتنمية: دراسة في إشكالية الخصوصية والعالمية". انظر ايضا محمد السيد سليم، ونيفين عبد المنعم سعيد (محرران)، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا "، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997، ص 67.

[35] أنور عبد الملك، "تنمية أم نهضة حضارية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 3، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1978، ص ص 36- 34.

[36] Maurice barbier, "la modernité politique" Paris ،presses universitaires de 1 France, l er édition, 2000, p،109.

انظر ايضا خالد ياموت، "الحداثة السياسية والتحديث السياسي مقاربة نظرية ودعوة للتجاوز"، مرجع سابق مجلة سياسات عربية، العدد 9، يوليوز 2014. ص 13.

[37] نفس المرجع السابق، ص 14.

[38]Rengger،" Political Theory, Modernity and Postmodernity" ،beyond Enlightenment and Critique ، Blackwell،1995 ،pp 39-42.

[39] رشيد الادريسي العلمي، "الحداثة الأخلاقية والسياسية"، مجلة فكر وتقد، عدد 25، يناير 2000، ص 38.

[40] أحمد قايد الصايدي، "اليمن والمشروع الحضاري العربي"، مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، الجمهورية اليمنية، العدد 46، 1992، ص 28.